



**كلمة**  
**السيد الأمين العام**  
**لجامعة الدول العربية**  
**في**  
**الجلسة الافتتاحية**  
**المؤتمر السنوي السابع عشر للمنظمة**  
**العربية للتنمية الإدارية**

**تحت عنوان**

**” الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ”**

انماط جديدة للتنمية الاقتصادية

مقر الأمانة العامة للجامعة

12-11 ديسمبر 2017



دولة المهندس/ ابراهيم محلب

مستشار رئيس الجمهورية للمشروعات القومية

ورئيس وزراء مصر السابق - جمهورية مصر العربية

معالي الدكتورة/ هالة السعيد

وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري - جمهورية مصر العربية

سعادة السفير/ سونج آيقوة

سفير جمهورية الصين بجمهورية مصر العربية

معالي الاستاذ/ حميد القطامي

رئيس مجلس الادارة - المدير العام - هيئة الصحة - دبي -

دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور/ ناصر القحطاني - المدير العام للمنظمة العربية

للتنمية الادارية

**أصحاب السعادة**

**السيدات والسادة**

أرحب بكم جميعاً في رحاب الجامعة العربية في المؤتمر الذي

يجمعنا سنوياً في إطار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والحق أن

عقد هذا المؤتمر للعام السابع عشر هو دليل الاستمرارية وعلامة

الجدية والتراكم، وهو ما يُحسب لمنظمتكم ويستحق كل التقدير

والإشادة.



ويُعقد مؤتمرنا هذا العام تحت عنوان مهم هو "الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص: أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية" .. إذ لا يخفى أن التحدي الاقتصادي-التموي هو الأخطر والأكثر إلحاحاً من بين جملة التحديات الخطيرة التي تواجه بلادنا العربية.. فالتنمية هي الطريق الذهبي لتحقيق الأمن والاستقرار اللذين تنشدهما مجتمعاتنا وحكوماتنا العربية على حد سواء .. وقد أثبتت التجارب المختلفة، بما فيها بعض التجارب العربية الناجحة والمُبشرة، بأن تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي يزيد من مناعة المجتمعات ويحصنها في مواجهة تحديات الإرهاب والتطرف والفوضى.

لقد رأينا في القرن المنصرم أن الطرق إلى التنمية شتى، وأن التجارب في الوصول إليها تختلف باختلاف المجتمعات، ودرجة تطورها وثقافتها.. وشهدنا صعود نماذج تنموية بعينها، واتساع رقعة جاذبيتها بين شعوب العالم المختلفة، ثم لم تلبث هذه النماذج أن كشفت عن عيوب خطيرة سواء في بنيتها الفلسفية وأساسها الفكري أو في تطبيقاتها العملية وفعاليتها في الواقع.. مما أفسح المجال لظهور نماذج جديدة تُعالج هذه النواحي، وتمزج بين التجارب المختلفة من الشرق والغرب.

ولقد أخذت الدول العربية بنماذج تنموية متباينة، وأحرزت نجاحات متفاوتة اعتماداً على هذه النماذج .. ومُنيت باخفاقات لا مجال لإنكارها سواء على صعيد تحقيق تراكم ملموس في النمو



الاقتصادي، أو في الوصول إلى درجة معقولة من التنمية الإنسانية والمستدامة .. ولا مجال للتعميم هنا، فالدول العربية - كما نعرف جميعاً - متفاوتة من حيث الموارد والمستوى الاقتصادي، ومن ثم النموذج التنموي الذي تستلهمه وتطبقه.

وفي السنوات الأخيرة، وجدنا العالم كله - شرقه وغربه - يُعيد التفكير في النموذج التنموي الأمثل .. ورأينا أن البحث في هذا الأمر صار عنواناً للكثير من الندوات الأكاديمية والمناقشات الفكرية والمجادلات السياسية، ذلك أن كثيراً من النماذج التنموية القائمة والمستقرة أظهرت ثغرات خطيرة ونقاط ضعف ظاهرة .. وليس أدل على ذلك من أن الاقتصادات الغربية - باستثناءات معروفة - ما زالت تتعافى من الأزمة الاقتصادية التي ضربتها منذ ما يقرب من عشر سنوات .. وما زالت معدلات النمو في أغلب هذه الاقتصادات تدور حول الـ 3%، مع نسب بطالة عالية للشباب، وثبات للدخول خاصة في الطبقة الوسطى .. وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن دخول نحو 80% من الأسر في العالم المتقدم لم تشهد أي زيادة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

لقد أدت هذه الأوضاع كلها إلى مراجعات كثيرة لنماذج تنموية كانت قد اكتسبت - بواقع النجاح الذي حققته - ما يُشبه الحصانة من أي نقد .. وهناك اليوم من يُعيد البحث في مدى أهلية النظام



الرأسمالي، بصورته التقليدية القائمة على المبادرة الفردية والنشاط الخاص، في التجاوب مع التحديات الصعبة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة، التي قد يكون من شأنها تغيير مفهوم العمل ذاته من خلال القضاء على الكثير من الوظائف، ليس فقط تلك التي تعتمد على المهارات الدنيا، وإنما أيضاً ما يعتمد منها على المهارات المتوسطة.. وهناك من يشير إلى أن نحو نصف الوظائف التي نعرفها اليوم سوف تختفي في وقت قريب، لصالح الآلات، وأن 30% من المهارات المطلوبة للوظائف اليوم ستبطل وتتغير خلال عامين لا أكثر.

والحقيقة أن العالم العربي بدوره ليس بعيداً عن هذه التيارات العالمية، وهذه المراجعات والتساؤلات حول عناصر النموذج التنموي الناجح.. وبرغم الاختلافات الكبيرة بين الاقتصادات العربية، إلا أن ثمة سمات عامة وخصائص مشتركة تجمعها.. على رأسها اتساع مساحة الدور الذي تقوم به الدولة في المنظومة الاقتصادية.. وهو ما أفضى في أحيان كثيرة إلى تراجع في الحافز الفردي الذي يُمثل عصب أي ازدهار أو تقدم اقتصادي.. كما أدى إلى قدر لا بأس به من الترهل الإداري وتضاعف مشكلات العمالة وتضخمها بالنسبة لحجم الإنتاج... وكلها صارت -للأسف- صفات لصيقة بالكثير من الاقتصادات العربية.



إن المرحلة الحالية تقتضي، من وجهة نظري، إطلاق شراكة حقيقية ومثمرة بين الحكومات والقطاع الخاص.. فدور الدولة وحضورها في المجال الاقتصادي لا غنى عنه في المنطقة العربية، إذ أن كثيراً من اقتصادات دول هذه المنطقة اعتمد تاريخياً على دور قائد للدولة .. غير أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية رسم دور للدولة لا يؤدي لخنق القطاع الخاص ومزاحمته والقضاء على الحافز الذي يدفعه للنجاح والابتكار .. ويتمثل التحدي الثاني، وربما الأهم، في خلق علاقة ناجحة بين القطاعين، الحكومي والخاص، تؤدي إلى ازدهارهما معاً.

إن الكثير من دول العالم العربي يشهد اليوم عدداً من المبادرات الضخمة التي تقودها الحكومات من أجل فتح آفاق جديدة للاستثمار .. وتعتمد هذه المشروعات على حشد هائل لموارد وطنية واستثمارها في البنية الأساسية والمرافق وإنشاء كافة التسهيلات التي تهيء الاقتصادات لاستقبال الاستثمارات الضخمة .. وهذه كلها مبادرات محمودة وتصيب في الاتجاه الصحيح.. وينبغي أن تقترن بتغييرات جذرية في بيئة الاقتصادات العربية، بما في ذلك منظوماتها القانونية والمالية، لتصبح أكثر جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن التوازن الدقيق بين دور الدولة في قيادة هذه الجهود التنموية، وبين اتاحتها المجال للمشروعات الخاصة للعمل في بيئة



تنافسية يُمثل التحدي الأكبر أمام كثير من الدول العربية .. و يقيني أن جلسات مؤتمر ستناول القضايا المتعلقة بكيفية تحقيق هذا التوازن من زوايا مختلفة.. وهو موضوع مهم ويحتاج إلى نقاشات مطولة من أصحاب الخبرة في الاقتصاد والإدارة في عالمنا العربي.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى واحدة من القضايا التي أراها ذات أهمية محورية في المرحلة القادمة.. إن بعض مناطق العالم العربي تشهد اليوم عدداً من الصراعات الخطيرة التي أفضت إلى هلاك الإنسان وخراب العمران بصورة غير مسبوقة.. وكلنا نُشاهد، في ألم وأسى، ما صارت إليه بعض من أزهى الحواضر العربية من تدمير وتخريب .. وهناك من يُقدر كلفة إعادة إعمار هذه المدن بنحو تريليون دولار.. أعلم أن المدافع لم تصمت بعد، غير أن علينا الاستعداد لمرحلة إعادة الإعمار من اليوم.. إن جهود إعادة الإعمار قد تكون فرصة مثالية لجهد عربي متكامل من أجل بناء ما خُرب وجبر ما انكسر .. وتجارب التاريخ شاهدة على أن مثل هذه العمليات الكبرى لإعادة إعمار المدن التي دمرتها الحروب كثيراً ما حملت للمجتمعات والبلدان التي جرت فيها فرصاً للنمو الاقتصادي والتنمية.

لا يخفى أن هناك في الخارج من يتأهب للانقضاض على هذه المكاسب المحتملة...ولكن لا ينبغي أن يبني مدن العرب سوى العرب.. إن إدارة عملية إعادة الإعمار بصورة رشيدة ومخططة



وتكاملية من شأنها ضخ دماء جديدة في شرايين الاقتصادات العربية .. سواء في القطاعات الحكومية أو القطاع الخاص .. وبما يفتح الباب لشراكة مثمرة بينهما لإدارة عمليات على هذا القدر من الضخامة والاتساع.

أخيراً أقول إن الاقتصادات العربية تنطوي على إمكانيات هائلة وفرص لا محدودة للنجاح والتفوق.. غير أن الأمر يحتاج إلى تبني النموذج التنموي السليم الذي يلائم ظروفنا ويلبي حاجتنا ولا يخاصم -في الوقت ذاته- المستجدات والتحديات التي يفرضها عصرنا.

إنني أرجو لأعمال مؤتركم كل النجاح والتوفيق، وأتوقع أن يشهد اسهامات معتبرة وبناءة في النقاش العام في العالم العربي حول النموذج الاقتصادي الأمثل، وكيفية صياغته وتطبيقه.

شكراً لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،